مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: العلاقة النفطية العراقية -التركية 1977 - 2001
اسم الكاتب: د. حنا عزو بهنان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/962
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 02:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات النفطية العراقية- التركية ١٩٧٧-٢٠٠١

د. حنا عزو بهنان

مستخلص البحث :

تهدف هذه الدراسة الى توضيح طبيعة العلاقات العراقية-التركيةس، لاسيما في المجال النفطي خلال السنوات (١٩٧٧-٢٠٠١)، إذ نشأت علاقات متوترة بينهما في النصف الأول من القرن العشرين، نظرا لعدم حسم مشكلة ولاية الموصل في مؤتمر لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣)، الا أنه حسمت تلك المشكلة لصالح العراق بموجب المعاهدة العراقية- البريطانية- التركية لسنة ١٩٢٦، وكان النفط العامل الحاسم في حلها.

مثلت تلك المعاهدة بداية صفحة جديدة في العلاقات العراقية-التركية، حيث شهدت السنوات اللاحقة تطورا واضحا في تلك العلاقات، خاصة الاقتصادية منها. وتظهر حقيقة ذلك في افتتاح أول خط لنقل النفط (خط كركوك-جيهان) في ٣ كانون الثاني١٩٧٧ وأعقبه خطا آخر سنة ١٩٨٤، كان الهدف منهما زيادة ضخ النفط العراقي الخام الى الموانىء التركية. علما أن التصدير لم يقتصر على النفط الخام بل أيضا على الغاز الطبيعي وعن طريق السيارات الحوضية. فضلا عن إبرام عقود بين الجانبين بشأن إقامة مشاريع مشتركة لنقل الغاز الطبيعي من الحقول الشمالية من العراق الى الأراضي التركية، لكن تلك المشاريع لم تنفذ حتى الوقت الحاضر رغم الدراسات التي قدمت من قبل الجانبين العراقي والتركي سنة ٢٠٠٠.

العلاقات النفطية العراقية - التركية ١٩٧٧-٢٠٠١

د. حنا عزو بهنان*

تمهيد:

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى الى جانب دول الوسط ضد دول الوفاق. وعلى اثر هزيمة الدولة العثمانية في تلك الحرب قُسمت ممتلكاتها بين دول الوفاق. وكان نصيب العراق الوقوع تحت الانتداب البريطاني بموجب معاهدة سان ريمو سنة ١٩٢٠[١].

وفي تشرين الاول ١٩٢١ شكلت اول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني[٢]. وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ اعلنت الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال اتاتورك (١٩٢٣ . ١٩٣٨)[٣].

نشأت علاقات متوترة بين العراق وتركيا في ذلك الوقت بشأن مشكلة ولاية الموصل التي طالبت تركيا بضمها اليها. ولم تحسم تلك المشكلة في المؤتمر الذي عقد في لوزان بسويسرا (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢- ٢٣ تموز ١٩٢٣)، لكن اتفق الطرفان البريطاني والتركي عند توقيع معاهدة لوزان على احالتها الى مباحثات بين الطرفين تجري خلال مدة حددت بتسعة شهور اعتباراً من تشرين الاول ١٩٢٣. وفي حالة عدم توصل الطرفين الى اتفاق لحسم ذلك النزاع في المدة المقررة لها سيحال الموضوع الى مجلس عصبة الامم[٤]. علماً بأن المشكلة لم تحسم خلال تلك المدة، لذا قررت الحكومة

* استاذ مساعد/ مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل.

البريطانية احالتها الى عصبة الامم. وقرر مجلس العصبة في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ تشكيل بعثة خاصة من ثلاثة اعضاء تتولى مهمة تقصي الحقائق في المناطق المتنازع عليها التي من شأنها مساعدة ذلك المجلس لتحقيق تلك المهمة[٥].

وبعد ان اكملت اللجنة المهام التي كلفت بها، وبهدف انهاء النزاع اتخذ مجلس العصبة في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ قراراً بابقاء ولاية الموصل ضمن العراق واتخاذ خط بروكسل حداً فاصل بين الدولتين[٦]. وتوصل الجانبان البريطاني والتركي في ٤ حزيران ١٩٢٦ الى صيغة معاهدة تقضي منح تركيا ١٠% من نفط الموصل لمدة ٢٥ سنة[٧]. وفي اليوم التالي وقعت الاطراف المعنية المعاهدة العراقية . البريطانية . التركية في انقرة والتي انهت المشاكل الحدودية بين العراق وتركيا واعترفت الاخيرة باستقلال العراق وعلاقاته الخاصة مع بريطانيا[٨].

مثلت تلك المعاهدة بداية صفحة جديدة في العلاقات العراقية- التركية، حيث شهدت السنوات اللاحقة تطوراً واضحاً في تلك العلاقات، لاسيما الاقتصادية منها، اذ تم تبادل الزيارات للمسؤولين العراقيين والاتراك خلال سنتي ١٩٣٠-١٩٣١، منها زيارة وزير الخارجية العراقي نوري السعيد وقتئذ الى تركيا. ومن خلال لقائه برئيس وزراء تركيا عصمت بك نوقشت قضية المباشرة بانتاج النفط واستثماره، وبحث امكانية عقد اتفاقية في المجال التجاري بين الدولتين. واعقب تلك الزيارة زيارة ملك العراق فيصل الاول (١٩٢١-١٩٣٣) الى تركيا في ٦ تموز ١٩٣١. وتم من خلالها الاتفاق للمباشرة في عقد اتفاقية تجارية ومعاهدات حسن الجوار وحفظ الامن والنظام على الحدود[٩].

وتمخض عن الزيارة الثانية التي قام بها نوري السعيد الى تركيا في اوائل ١٩٣٢ توقيع ثلاث اتفاقيات ثنائية بين العراق وتركيا تتعلق بالاقامة والتجارة وتسليم المجرمين(١٠).

تطورت العلاقات العراقية- التركية بشكل اكبر، وذلك من خلال ما كانت تهدف اليه تركيا في اقامة ترتيب امني مع جاراتها الجنوبية- العراق- ايران . افغانستان، حيث تم التوقيع بين الدول الاربع بعد حل خلافاتها الحدودية في قصر سعد آباد بايران في ٨ تموز ١٩٣٧ على ميثاق سعد آباد(١١).

تعهدت الدول الاربع بموجب مواد الميثاق على عدم تدخل أي منها في الشؤون الداخلية للدول الاخرى الموقعة عليه. واحترام حدودها المشتركة، وحل الخلافات التي قد تنشأ بينها عن طريق عصبة الامم(١٢).

ساهم ميثاق سعد آباد في تعزيز العلاقات العراقية- التركية عن طريق المشاورات التي تمت بين الدولتين قبل واثناء الحرب العالمية الثانية، وفي محاولة الوساطة التركية بين العراق وبريطانيا لحل النزاع الذي نشب بينهما إثر قيام ثورة نيسان- مايس ١٩٤١ في العراق. كما شكل أساساً لقيام احلاف بينهما اكثر فعالية بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل ذلك في المعاهدة العراقية- التركية في ٢٩ اذار ١٩٤٦ الخاصة بالصداقة وعلاقات حسن الجوار التي تضمنت ست بروتوكولات تناولت قضايا الأمن والحدود وتنظيم مياه دجلة والفرات والتعليم والاقتصاد وتسليم المجرمين من جهة(١٣)، وحلف بغداد سنة ١٩٥٥. وكلفت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بقيام تركيا في تشكيل مثل ذلك الترتيب الامني الذي ضم كل من تركيا والعراق وايران والباكستان الذي كان الهدف منه منع تغلغل النفوذ الشيوعي الى منطقة الشرق الاوسط، ولكن في حقيقة الامر كان الهدف منه ضرب الحركات التحررية العربية ومنع قيام أي وحدة تدعو اليها الدول العربية من جهة اخرى(١٤).

اصاب العلاقات العراقية- التركية التوتر منذ سنة ١٩٥٨ وحتى بداية ١٩٦٣، نظراً لنشوب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكي في العراق، ومحاولة تركيا نشر قواتها على الحدود العراقية- التركية للاطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨- ١٩٦٣)، لكن ذلك التوتر قد خف الى حد ما بانقلاب شباط ١٩٦٣[١٥]. كما انتعشت تلك العلاقات بعد ان اقدم العراق على عدة خطوات اهمها ابرام اتفاقية جديدة مع تركيا في ٣ آب ١٩٦٥ التي دخلت حيز التطبيق في ١٩ تشرين الاول من تلك السنة، اذ تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تقسم على اربع لجان فرعية ومنها اللجنة النفطية التي كلفت بمهمة النظر في المشكلات والمعوقات الخاصة بالتعاون في المجال النفطي بين الدولتين[١٦]، وكذلك العمل على زيادة الصادرات النفطية الى تركيا. وظهرت بوادر ذلك التعاون بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، اذ زود العراق تركيا بثلثي حاجتها من النفط الخام. وفي سنة ١٩٧٠ استوردت تركيا نفطاً خاماً من العراق بقيمة ٤,٥ مليون دينار. وارتفع هذا المبلغ في السنة التالية ليصل الى ١٥,٨٥ مليون دينار[١٧]. والتوصل في ٢٧ آب ١٩٧٣ إثر الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي احمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩) الى تركيا في ١٩ ايلول ١٩٧٢ الى عقد اتفاق مد خط انابيب نقل النفط الخام العراقي عبر الاراضي التركية[١٨].

العلاقات العراقية- التركية في مجال النفط الخام (١٩٧٧- ٢٠٠١):

باشر العراق وتركيا في تشرين الثاني ١٩٧٤ ببناء خط كركوك . جيهان Cihan لنقل النفط، حسب ما تم الاتفاق عليه في آب ١٩٧٣. وبعد عمل متواصل تم افتتاحه في ٣ كانون الثاني ١٩٧٧[١٩]. ومن خلال الكلمة التي القاها رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل في افتتاح خط النفط اشاد

بالعلاقات العراقية- التركية وعبر عن ثقته باستمرار تطورها ومما قاله بهذا الصدد: "ان العلاقات بين العراق وتركيا هي الان في اعلى مستوى، وان هذه العلاقات تتعمق يوماً بعد يوم بفضل الصلات التاريخية والمعنوية. ونحن نعمل باستمرار على توسيع علاقاتنا وخاصة الاقتصادية والثقافية. واضاف ان طريق العراق وتركيا واحد باتجاه المستقبل ومصالحهما مشتركة وهما يبذلان الجهد لانجاز كل ما يمكن تحقيقه لخدمة الشعبين الجارين الصديقين"[٢٠].

وحرصاً من العراق في مساعدة تركيا على تجاوز الازمة الاقتصادية التي كانت تمر بها منذ اوائل السبعينات من القرن العشرين فقد ابرم الجانبان في ٢٤ آب ١٩٧٨ اتفاقاً وبروتوكلين ملحق به. وان اهم ما تضمن الاتفاق تأجيل دفع المبلغ الكلي المستحق الدفع من قبل تركيا للعراق لغاية ٣١ آب ١٩٧٨ والبالغ ٣١٧,٦٠٢,٥٣٥,٦١ دولاراً امريكياً. والمبالغ المستحقة المتعلقة بقسط النفط الخام المستحقة الدفع في ١٤ نيسان ١٩٧٨ مطروحاً منها عوائد مرور النفط الخام مع الفائدة بنسبة ١٠% لغاية ٣١ آب من تلك السنة. وتتعهد الحكومة التركية بتسديد المبالغ المؤجلة بقيام العقود التجارية المتعلقة بتجهيز الحنطة للعراق. وكذلك موافقة الجانب العراقي على ايداع مبلغ ٢٠ مليون دولار لدى البنك المركزي العراقي كوديعة ضامنة لصالح وتحت تصرف مؤسسة سومو التركية الخاصة بتسويق النفط العراقي على ان يدفع الجانب التركي فائدة بمعدل ١٠% الى الجانب العراقي لاي مبلغ قد يستعمل من تلك الوديعة[٢١]. علماً بان تركيا لم تلتزم بتلك التعهدات لعدم ايفائها الديون المترتبة عليها في الموعد المحدد لها، مما اضطر العراق الى وقف صادراته النفطية عبر الاراضي التركية. وكادت ان تنشأ ازمة في العلاقات العراقية- التركية، لكنه تم تجاوزها بعد مباحثات بين الجانبين، اذ تم

التوصل الى تسوية الموضوع، فقد وافق العراق على استئناف تصدير النفط عبر تركيا مقابل قيام الاخير بتسديد الديون النفطية المترتبة عليها عن طريق تزويد العراق بـ (٤٠٠) حافلة نقل، وشحن كميات من الحنطة قدرت بـ (٧٠٠) الف طن خلال السنوات ١٩٧٩ . ١٩٨١. ومقابل ذلك تعهد العراق بتزويد تركيا ٦,٢٠٠,٠٠٠ طن من النفط الخام خلال سنتي ١٩٧٨ . ١٩٧٩[٢٢].

شهد عقد الثمانينيات تطوراً اكثر في علاقات الدولتين، ولاسيما ما يتعلق منها في مجال التعاون الاقتصادي والنفطي، نظراً لالتزام تركيا جانب الحياد فيما يتعلق بالحرب العراقية- الايرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨). ولم يكن لدى العراق ما يشكو منه من الموقف التركي، بل على العكس من ذلك فان تركيا قدمت ميزات استراتيجية مهمة وقت الشدة من خلال تزويد العراق بالكثير من السلع الاستهلاكية[٢٣].

ففي سنة ١٩٨٠ ابرم الجانبان العراقي والتركي اتفاقية جديدة لزيادة الكميات النفطية التي يزود بها العراق الى تركيا الى ٨,٥ مليون طن سنوياً بعد ان كانت ٥ ملايين بناء على مقترح من الجانب التركي. كذلك ابرم الطرفان سنة ١٩٨١ اتفاقاً اخر يتعلق بزيادة ضخ النفط العراقي عبر الانبوب من ٥ ملايين طن سنوياً الى ٤٥ مليون طن سنوياً. واعقبه اتفاقاً اخر في ١٧ تشرين الثاني من السنة التالية، حيث تم التوقيع على البروتوكول العراقي التركي المشترك الذي نص على استمرار تزويد العراق بالنفط لتركيا، مقابل ذلك تقوم تركيا بزيادة صادراتها من المواد الغذائية ومنها ١٠٠ الف طن من الحنطة و ٦٥ الف طن من الشعير[٢٤]. كما جرت مباحثات بين الطرفين العراقي والتركي بهدف زيادة طاقة انبوب النفط العراقي المار عبر الاراضي التركية. واقترح العراق القيام بمد انبوب اضافي محاذي للانبوب

السابق وبطول ٨٤٠ كم من كركوك وحتى الحدود التركية ويبلغ قطر الانبوب ٣٢ انش وتقوم تركيا بمد باقي الانبوب أي من الحدود العراقية - التركية وحتى ميناء يومورتاليك Yumurtalik التركي على البحر الابيض المتوسط وكذلك انشاء ٨ محطات ضخ اضافية على الخط المقترح. وفعلاً بوشر العمل بالخط الجديد سنة ١٩٨٣، وتولت شركة (انكا) التركية تنفيذ هذا المشروع في مدة اقصاها ١٨ شهراً بقيمة ٧٠ مليون دولار[٢٥].

وبموجب تلك الاتفاقيات ازدادت صادرات العراق النفطية الى تركيا من ١٠٢,٤ الف برميل يومياً سنة ١٩٨٠ الى ٢٢٠ الف برميل يومياً سنة ١٩٨١. كما اقترحت تركيا في آب ١٩٨١ زيادة طاقة خط الانابيب الى ٨٠ مليون طن سنوياً شرط ان يوافق العراق على تشغيل الخط بكامل طاقته مع رفع رسوم العبور من ٣٥ سنتاً الى ٤٥ سنتاً للبرميل الواحد. ووافق العراق من جانبه على ذلك المقترح، ووسع انبوب النفط للمرة الاولى عن طريق زيادة طاقته التقديرية من ٧٠٠ الف برميل يومياً في سنة ١٩٨٢ الى ما يقارب مليون برميل يومياً في منتصف سنة ١٩٨٤[٢٦].

حاولت تركيا من جانبها استغلال الكميات التي استوردتها من النفط العراقي وكذلك الاستفادة من طاقات معاملها التكريرية في انتاج المشتقات النفطية، اذ عملت على تسويق بعض مشتقاتها النفطية الى الدول القريبة منها، ولاسيما العراق، والجدول رقم (١) يوضح صادرات تركيا ومشتقاتها النفطية الى العراق خلال السنوات ١٩٧٦- ١٩٨٣ بالاف الدولارات الامريكية.

جدول رقم (١)

السنة	الصادرات
١٩٧٦	٥٥٨٠
١٩٧٧	٣٥٢٦
١٩٧٨	٧٠٠٠
١٩٧٩	------
١٩٨٠	------
١٩٨١	١٣٥٩٥٠٥٩
١٩٨٢	٤٤٣٣٣٤٨٧
١٩٨٣	٤٣٧٧٦٦٠ [٢٧]

واثناء الزيارة التي قام بها رئيس وزراء تركيا توركوت اوزال للعراق في نيسان ١٩٨٤ طرح انشاء مشروع الخط الثاني للانبوب العراقي . التركي للنفط الخام. ورحب العراق بذلك المقترح، اذ اعرب عن استعداده لوضعه موضع التنفيذ، ففي ١١ تشرين الاول من السنة نفسها وقع وزير النفط العراقي قاسم احمد العريبي ووزير الدولة التركي احمد كورجية تيمورجين محضراً لتنفيذ مشروع التوسيع الثاني للخط العراقي . التركي للنفط الخام[٢٨].

وفي نهاية تموز ١٩٨٥ ابرم العراق وتركيا عقداً بشأن التوسيع الثاني لانبوب النفط العراقي الذي يصب في ميناء يومورتاليك. وبموجب ذلك العقد اصبحت طاقته (٦٠٠) الف برميل يومياً، وبهذا اوصلت طاقة تصدير العراق من نفطه الخام عبر تركيا الى ما يقارب ١,٥ مليون برميل يومياً[٢٩].

وعلى اثر تشغيل خط النفط العراقي- التركي الثاني ووفاء العراق بالتزاماته تجاه تركيا بشأن تصدير النفط اليها، احتل العراق الترتيب الثاني من بين الدول

النفط وصادراتها الى العراق بالقطع الاجنبي[٣٠]. والجدير بالذكر ان كميات ضخ النفط العراقي عبر تلك الانابيب ازدادت في السنة نفسها لتصل الى ١,٦ مليون برميل يومياً. وصار نصف واردات تركيا من النفط ويقدر بعشرين مليوناً يأتي من العراق. وكانت تركيا تحصل على ٢٨٠ مليون دولار سنوياً مقابل نقل النفط عبر تلك الانابيب[٣١].

وخلال سنتي ١٩٨٧- ١٩٨٨ تضاعفت الاستيرادات التركية من العراق قياساً بسنة ١٩٨٦. وكانت اهم الاستيرادات التركية النفط بالدرجة الاولى، ونتيجة للحرب العراقية- الايرانية وانقطاع طرق الخليج العربي البحرية غدت تركيا منفذاً مهماً لصادرات العراق وايراداته. وحاولت تركيا ان تخفض العجز في الميزان التجاري لها مع العراق عن طريق زيادة صادراتها نتيجة لتركيزها على تأمين احتياجاتها النفطية من العراق لاسباب عدة تأتي في مقدمتها قرب العراق ومصادر انتاجه النفطية من تركيا، وقلة نفقات نقل وايصال النفط الى تركيا. والحصول على النفط العراقي باسعار تفضيلية، والنوعية الجيدة لذلك النفط قياساً بالنفط التركي، ذي الكثافة العالية واحتوائه على نسبة عالية من الكبريت، فضلاً عن استقرار التعامل مع العراق كون الحكومة العراقية هي المسيطرة على تجارة النفط. وبلغت استيرادات تركيا النفطية من العراق ١٣٨٥ مليون دولار وبنسبة ٩٦% من اجمالي استيراداتها من العراق سنة ١٩٨٨[٣٢]. ومن ثم ارتفعت الى ١٥٧٨ مليون دولار وبنسبة ٩٥% من اجمالي استيراداتها من العراق سنة ١٩٨٩[٣٣].

ونظراً لتوقعات وزير الطاقة والموارد المعدنية التركي فخر الدين كورت في شباط ١٩٩٠ من خلال المقابلة التي اجرتها معه صحيفة Turkish Times

بارتفاع اسعار النفط الى ٢٢ دولاراً للبرميل الواحد في ٢ حزيران ١٩٩٠ في اذربيجان وتخفيض الاتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا الاتحادية حالياً) والدول خارج منظمة اوبيك O. P. E. C من بحر الشمال ومن بين اعضاء اوبيك خارج الشرق الاوسط مثل نيجيريا واندونيسيا من انتاجهم النفطي من جهة، وازدياد قوة منظمة اوبيك في السوق العالمية من جهة اخرى، فكرت تركيا في اضافة خط انابيب اخر لنقل النفط الخام من كركوك الى ميناء يومورتاليك على ان يبدأ العمل بتنفيذه سنة ١٩٩١ بعد ان رصدت له الحكومة التركية مبلغاً قدره ٥٠٠ مليون ليرة تركية بهدف اعداد الدراسات والبحوث من قبل شركة بوتاش التركية[٣٤]. والجدير بالذكر ان هذا المشروع لم يدخل حيز التطبيق اثر الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في آب ١٩٩٠ وبقرار من مجلس الامن الدولي التابع لهيئة الامم المتحدة، اثر اجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ آب من تلك السنة، وانعكس ذلك بدوره على استيرادات تركيا النفطية من العراق في السنة نفسها، اذ انخفضت قيمة الكميات المصدرة الى ١٠٢٢ مليون دولار[٣٥]، نظراً لالتزام تركيا بقرارات الامم المتحدة بفرض الحظر على العراقي، فتم اغلاق انابيب النفط العراقية- التركية على ان المنشآت الخاصة بنفط كركوك وخط الانابيب العراقي- التركي لم تمس بسوء اثناء حرب الخليج الثانية[٣٦].

وبدون شك فان تلك الحرب قد عصفت بالاقتصاد التركي، فلقد خسرت تركيا عائداً هائلاً، بسبب اغلاق خطي الانابيب اولاً، وارتفاع اسعار النفط في المراحل الاولى من الحرب ثانياً، وتوقف الصادرات التركية الى العراق والكويت ثالثاً، وتعطيل سبل النقل والسياحة بصفة عامة، اذ تضررت تركيا بركود اقتصادي فادح من جراء الحصار الاقتصادي على العراق، وقدرت خسائرها حتى سنة ١٩٩٣ بسبعة مليارات دولار. وتوقعت تركيا تعويض تلك

الخسائر من قبل الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمملكة العربية السعودية والكويت، لكن ما حصلت عليه تركيا يقل بكثير جداً عما كانت تتوقعه من تعويضات[٣٧].

استفادت تركيا بشكل قليل جداً اواخر سنة ١٩٩٧ قياساً بسنوات قبل فرض الحظر على العراق، وذلك من خلال ما تم التوصل اليه بين العراق وهيئة الامم المتحدة في تطبيق اتفاق "النفط مقابل الغذاء" الذي سمح للعراق بموجبه تصدير كمية محدودة من نفطه بقيمة ملياري دولار كل ٦ شهور يخصص ١,٣ مليار دولار منها لتمويل وارداته من الاغذية والادوية والباقي لتمويل تعويضات الحرب وعمليات الامم المتحدة في العراق*. ففضلاً عن حصول تركيا على ١٤٠ مليون دولار كرسوم وعوائد نقل وتصدير العراق عبر انبوبي كركوك–يومورتاليك في المرحلة الاولى من تطبيق هذا الاتفاق (١٠ كانون الاول ١٩٩٦– ٧ حزيران ١٩٩٧)، ادت صادرات النفط العراقية الى تركيا مقابل واردات مختلفة من الاخيرة الى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين ما بين (٣٠٠– ٥٠٠) مليون دولار خلال تلك المرحلة. وبلغ مجموع ما صدره العراق خلال المرحلة نفسها ١٢٠ مليون برميل، منها ١٨,٦١ مليون برميل بنسبة ١٥,٥% من الاجمالي استوردته تركيا عبر شركة تكرير النفط الحكومية توبراش TOPRAS مقابل تجهيز العراق باغذية وادوية[٣٨]. وبلغت تعاقدات هذه الشركة مع العراق ١٥,٣

مليون برميل بموجب المرحلة الثانية من الاتفاق منذ الموافقة عليها في ١١ آب ١٩٩٧ وحتى ٢٠ من الشهر نفسه[٣٩].

شهدت فترة تطبيق برنامج "النفط مقابل الغذاء" زيارات متكررة لمسؤولي الدولتين بهدف تنشيط التجارة بينهما، اثر الخسائر الفادحة التي كانت تتعرض

* ارتفعت قيمة هذا الاتفاق الى ٥ مليارات دولار سنة ١٩٩٨ بمقتضى قرار مجلس الامن الدولي.

لهما تركيا اسباب إقليمية الحظر الاقتصادي على العراق تداعيات تركيا على القروض والمساعدات الخارجية بسبب العجز الدائم في ميزانها التجاري

وارتفاع معامل رأس المال وانخفاض معدلات الادخار، الامر الذي ادى الى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وبلغت ١٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٨ بعد ان كانت ٦٠ مليار دولار سنة ١٩٩٣[٤٠]. ففي نهاية كانون الاول ١٩٩٦ زار وزير النفط العراقي تركيا، واعقبها زيارة وزير الطاقة التركي للعراق في ايار ١٩٩٧، وتم خلالهما بحث سبل زيادة وتنويع تجارة الحدود بين الدولتين، بما في ذلك تصدير المنتجات النفطية العراقية الى تركيا، مقابل استيراد العراق الاغذية والادوية[٤١].

ومن المعروف ان الادارة الامريكية كانت تعرقل تنفيذ مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة عن طريق تعليق بعض العقود الخاصة بتأهيل منشآته النفطية من خلال لجنة ٦٦١ التابعة للامم المتحدة، مما حدا بالعراق الى التهديد مجدداً باجراء تخفيض في مستوى انتاجه النفطي بعد ان خفضها سنة ١٩٩٩، ٣٠٠ الف برميل يومياً من مجموع ١,٩ مليون برميل يومياً ما لم تفرج الامم المتحدة عن تلك العقود. وجاء التهديد العراقي خلال استقبال وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد لوزير الدولة التركي اديب جيدلي A. Gedli الذي عقد معه مباحثات في ٢٧ شباط ٢٠٠٠ بشأن مشروعات مشتركة في مجال النفط والتجارة[٤٢].

وصرح رشيد بما يأتي: "ان العراق كان يأمل بأن تتراجع الادارة الامريكية، تحت ضغط من الرأي العام العالمي والامين العام للأمم المتحدة،

عن مواقفها في تعليق العقود الخاصة بالصناعة النفطية العراقية. واضاف "الا ان عدم تحقيق ذلك اضطر العراق الى ان يخفض انتاجه النفطي ٣٠٠ الف برميل، وربما قد يخفض انتاجه اضافياً في وقت لاحق"[٤٣]. وتجدر الاشارة الى

ان العقود المغلقة في المرحلة الخامسة من البرنامج في ٢ حين ازدادت النسبة في المرحلة السادسة حيث بلغت ٨٤% [٤٤].

ونظراً لاستمرار لجنة ٦٦١ بعرقلة العقود العراقية، فان العراق بدوره هدد في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠ وبشكل ضمني بايقاف تصدير النفط من ميناء جيهان التركي. واتهم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بتعليق العقود بحجج واهية واهداف سياسية بعيدة كل البعد عن روح مذكرة التفاهم[٤٥]. علماً بأن العراق كان قد صدر نفطاً بقيمة ٣٥ مليار دولار منذ نهاية ١٩٩٦ وحتى تشرين الاول ٢٠٠٠ وانه لم يستلم مواد الاّ بـ (٨,٢) مليارات دولار. اما بقية العائدات النفطية للعراق كانت تحول الى حساب مجمد في المصرف الفرنسي بي. إن. بي- باريبا في نيويورك الذي تسحب منه المبالغ المستخدمة لتمويل البرنامج الانساني[٤٦].

حاولت الادارة الامريكية في ايار ٢٠٠١ استفزاز العراق مرة اخرى عن طريق تضييق الخناق عليه واقناع المجتمع الدولي بتطبيق "العقوبات الذكية" التي حاولت الادارة الامريكية فرضها على العراق، الامر الذي ادى بالعراق الى التهديد ليس بايقاف ضخ النفط الى تركيا فحسب لا بل الاردن ايضاً. ويذكر ان العراق كان يزود الاردن بـ (٥) ملايين طن من النفط سنوياً وتركيا بـ (١٠٠) الف برميل يومياً خارج اطار اتفاق "النفط مقابل الغداء" أي عن طريق الشاحنات التركية. وقد سمح للعراق بتصدير ما يقارب مليون

برميل من النفط يومياً عبر الانبوب العراقي . التركي الى ميناء جيهان في اطار البرنامج الانساني[٤٧].

ومن خلال الزيارة التي قام بها وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد الى تركيا في اواخر تموز ٢٠٠١ لحضور اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للجنة العراقية . التركية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي اوضح ان قيمة

لتعود الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٩٠، مشيراً الى ان لدى الدولتين الامكانات المناسبة لتحقيق ذلك في اقرب وقت ممكن[٤٨]. واكد الشيء نفسه لجريدة (الجمهورية) العراقية ذلك بان حجم التبادل التجاري في اطار مذكرة التفاهم بلغ سنة ٢٠٠٠ اكثر من ٧٠٠ مليون دولار، ومع عائدات الصادرات النفطية وعائدات النقل عبر انبوبي النفط العراقي . التركي ومبالغ الاستيرادات خارج مذكرة التفاهم قد وصل حوالي ملياري دولار سنوياً[٤٩]. وان اهم ما توصلت اليه اللجنة العراقية . التركية المشتركة في اجتماعات الدورة الثالثة عشرة هو قيام الشركات الصناعية التركية المتخصصة في مجال الطاقة والنفط في المساهمة في تطوير الحقول النفطية وفي مجال الاستكشافات النفطية في العراق[٥٠].

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا تطوراً ملحوظاً في سنة ٢٠٠١ وفي كافة المجالات، سواء في اطار مذكرة التفاهم "النفط مقابل الغذاء" او في اطار اتفاقيات التبادل التجاري المشترك بين الدولتين، وابرز دليل على ذلك ان حجم التبادل التجاري بينهما بلغ زهاء (٣) مليارات دولار ليعود بذلك الى مستواه الذي كان عليه قبل سنة ١٩٩٠[٥١]. وكذلك زيارة مستشار التجارة الخارجية برئاسة الوزراء التركية كورساد توزمان على رأس وفد تركي ضم اكثر من ١٧٠ رجل اعمال يمثلون حوالي ١٨٠

شركة ومؤسسة تجارية واقتصادية تركية للعراق في ٢ ايلول ٢٠٠١، وساهمت تلك الزيارة في نجاح مبادرات كسر الحظر الجوي منذ اعادة افتتاح مطار صدام الدولي في بغداد في آب من سنة ٢٠٠٠، واعرب نائب رئيس الوزراء العراقي حكمت العزاوي عند لقائه بتوزمان عن رغبة العراق في اقامة منطقة التجارة الحرة مع تركيا، لما فيه تطوير وارتقاء للعلاقات التجارية

والاقتصادية بين الدولتين. وصولاً الى ابرام اتفاقية التجارة الحرة كان سيعود بالنفع لتركيا من حيث التخفيف من الازمة الاقتصادية التي كانت تمر بها في ذلك الوقت، نظراً للخسائر الكبيرة التي تعرضت لها والتي قدرت باكثر من ٣٥ مليار دولار جراء الحصار الاقتصادي على العراق. وكذلك بالنسبة للعراق فانها كانت ستعمل على كسر ذلك الحصار المفروض عليه، علماً بان العراق كان قد ابرم اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من مصر وسوريا وتونس واليمن[٥٣].

العلاقات العراقية- التركية في مجال الغاز الطبيعي (١٩٧٧- ٢٠٠١):

استُخدم الغاز الطبيعي محلياً في العراق وبكميات قليلة في اواخر الخمسينيات من القرن العشرين. اما فكرة تصديره الى الخارج فقد بدأت سنة ١٩٦١ عندما قدمت كل من شركة (بكتل) الفرنسية وشركة (ليور غاز) التركية عرضاً الى الحكومة العراقية بان يكون العراق مركزاً لتجميع الغاز من دول المنطقة لتصديره الى الاسواق العالمية وان يكون العراق مشاركاً في ملكية الانبوب للغاز المصدر، لكن المشروع لم يكتب له النجاح في وقته[٥٤]. واعقب ذلك توقيع بروتوكول في بغداد بين العراق وتركيا في ٦ نيسان ١٩٦٤ لتصدير الغاز العراقي الى تركيا عن طريق الانابيب. واعدت شركة (بكتل) الفرنسية الدراسات لتنفيذ المشروع ايضاً، الا انه لم يدخل مرحلة التنفيذ المباشر[٥٥].

سعت تركيا سنة ١٩٦٨ الى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع العراق، خاصة ما يتعلق منها في مجال الغاز الطبيعي. ففي ٧ نيسان من تلك السنة وقع الجانبان العراقي والتركي في بغداد ايضاً عقد مشروع بشأن تصدير الغاز الطبيعي العراقي الى تركيا من الحقول الشمالية والجنوبية العراقية بمقدار ٣٠٠ مليون قدم مكعب يومياً، ومن ثم تزداد تلك الكميات الى ٦٠٠ مليون قدم مكعب يومياً بعد مرور ١٠ سنوات. وقدرت الكلفة الاجمالية لتنفيذ هذا المشروع

وتجدر الاشارة الى ان المشروع لم ينفذ على الرغم من التعديلين اللذين اجريا عليه في آب ١٩٧٠ وتشرين الثاني ١٩٧٣. فبالنسبة للاول تم الاتفاق على اقتصار تزويد تركيا من الغاز الطبيعي العراقي من حقوله الشمالية فقط وعبر انبوب يمتد من العراق الى تركيا بسعة ١٠٠ مليون قدم مكعب، ويجري توسيعه الى ٢٠٠ مليون قدم مكعب. اما الثاني فتم من خلاله على قيام كل جانب بتمويل كلفة الانبوب في اراضيه. ويتم تزويد تركيا بحوالي ٣٠٠ مليون قدم مكعب ومن الممكن زيادتها الى ٥٠٠ مليون قدم مكعب لاحقاً، على ان يتم تحديد سعر ذلك الغاز وفقاً لاسعار النفط الخام والاسعار العالمية[٥٧]. ومع ذلك فان العراق صدّر اول شحناته من الغاز الطبيعي الى تركيا عن طريق الحاويات سنة ١٩٥٧ وبكميات ضئيلة جداً حيث قدرت بـ (٤٧٠٠) طن[٥٨].

جرت محاولات اخرى لمد انبوب الغاز الطبيعي من العراق الى تركيا في اواخر سنة ١٩٨٠، وذلك اثناء الجلسة الاولى التي عقدتها في تركيا في ٢٢-٢٥ كانون الاول ١٩٨٠ اللجنة العراقية- التركية المشتركة التي تشكلت وفق المادة (٩) من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين

والمبرمة في ٧ شباط ١٩٧٦. وكان من بين مقترحات الجانب التركي بشأن المشاريع المشتركة بين الدولتين بناء خط انابيب الغاز، للغاز الطبيعي والمصاحب[٥٩].

حظي الغاز الطبيعي باهمية متزايدة يوماً بعداخر كأحد المصادر المهمة للطاقة، نظراً للتطور الكبير الذي حدث في استخداماته، لاسيما في الصناعات البتروكيمياوية، والنشاطات الاقتصادية الاخرى والمعتمدة على الغاز الطبيعي، ورافق ذلك تطور هائل في صناعة ونقل الغاز، مما حدا بتركيا الى اتباع

للاستفادة منه محلياً، ومن تم تصدير الكميات الفائضة الى العالم الخارجي. وفعلاً تم الاتفاق مع العراق في سنة ١٩٨٣ لمد الانبوب من حقول النفط الشمالية. وبعد دراسات مستفيضة اعلن وزير النفط العراقي تأجيل النظر في المشروع كون انتاج الغاز مرتبط طردياً مع انتاج النفط الخام، لذا فان كمية الغاز المتاحة للتصدير لا تساعد على تشغيل الخط اقتصادياً[٦٠].

وعلى اثر زيادة الطاقة الانتاجية من الغاز السائل عن حاجة الاستهلاك المحلي بعد تشغيل مشروع غاز الشمال في بداية ايلول ١٩٨٣، بوشر بتصدير الغاز الى تركيا عن طريق السيارات الحوضية، وان كان بكميات قليلة[٦١].

وفي التسعينيات من القرن العشرين فكرت تركيا بمشروعات استيراد الغاز الطبيعي العربي التي تتعلق بكل من الجزائر ومصر وقطر، فضلاً عن اتفاقين مبرمين بين تركيا وكل من العراق واليمن[٦٢]، والذي يهمنا هنا المشروع العراقي– التركي، ففي ١٠ ايار ١٩٩٧ ابرم اتفاق بين الجانبين إثر زيارة وزير الطاقة التركي لبغداد وتقرر بموجبه نقل وتصدير الغاز الطبيعي العراقي الى تركيا عبر انبوب طوله ١٣٨٠ كيلومتر[٦٣]. وان عمليات الامداد

ستتم من ٥ حقول (الأنفال والمنصورية وجرية بيكا والخشم احمر وجمجمال)، وان احتياطات تلك الحقول تقدر بنحو ٢٧٠ مليار متر مكعب. وتعهد تركيا بشراء الغاز العراقي لمدة ٢٣ سنة[٦٤]. وان كلفة مد الانبوب قدرت بـ (٢,٥) مليار دولار، وطاقته في المرحلة الاولى تتراوح بين ٣– ٤ آلاف متر مكعب سنوياً من الغاز قابلة للزيادة في مرحلة لاحقة الى ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً، كما اتفق على البدء بوضع الخطط والدراسات المتعلقة بالمشروع ليكون جاهزاً للعمل حال رفع الحظر الاقتصادي عن العراق[٦٥].

وهذا لا يمنع الاشارة الى ان تركيا في اقامة مثل تلك المشروعات هي: اولاً، تتعلق بتوزيع مصادر تزويدها بالطاقة التي يتزايد الطلب المحلي عليها بنسبة تتراوح بين ١١- ١٢% سنوياً، اثر تزايد الاعتماد على الغاز الطبيعي والمتوقع – طبقاً لتقدير وزارة الطاقة التركية- زيادة الطلب عليه الى ما يتراوح بين ٣٠- ٣٥ مليار متر مكعب سنوياً سنة ٢٠١٠ مقارنة بـ (٨- ٩) مليارات سنة ١٩٩٦. ويظهر جدول رقم (٢) ايضاً شدة احتياج تركيا الى استيراد الغاز الطبيعي، اذ وصل حجم الفجوة بين الانتاج والاستهلاك خلال السنوات ١٩٩١- ١٩٩٥ الى ٢٣,١ مليون طن مكافئ للنفط[٦٦].

جدول رقم (٢)
اوضاع الطاقة في تركيا (النفط والغاز الطبيعي) خلال السنوات ١٩٩١- ١٩٩٥
(الكمية بملايين الاطنان من مكافئات النفط)

ت	الطاقة / الكمية	النفط	الغاز الطبيعي
١-	الاستهلاك	١٣٢	٢٤,١

٢-	الانتاج	١١٢,١	٢٣,١
	الفرق بين الانتاج والاستهلاك		
٣-	الواردات	١٢١,٩	٢٣,٦
٤-	الصادرات	١٠,٨	صفر
	الفرق بين الواردات والصادرات	١١١,١-	٢٣,٦-
٥-	التغير في المخزون	١,٢-	غير متاح[٦٧]

ثانياً، ترتبط الى ما يمتلكه العراق من احتياطات هائلة من الغاز ويذكر الخبراء بهذا الصدد ان ما يمتلكه العراق من احتياجي الغاز الطبيعي قدر بنحو (٥) تريليونات متر مكعب استخرج منها نحو ٣,١ تريليونات[٦٨]. وثالثاً، تتعلق برغبة تركيا الملحة وتطلعها الى التحول الى مركز عالمي لنقل وتصدير الغاز عبر موانئها على البحر الابيض المتوسط، وهو ما سينطبق بشكل خاص على المشروع العراقي- التركي في حالة تنفيذه[٦٩].

وبهدف وضع المشروع موضع التطبيق اتفق العراق في تشرين الثاني ٢٠٠٠ مع شركات تركية وفرنسية وايطالية لبدء العمل بذلك[٧٠]. وبدورها قامت شركات النفط التركية بالتنقيب عن الغاز في حقول النفط الشمالية من العراق[٧١].

واثناء الزيارة التي قام بها وزير الدولة التركي اديب جيدلي الى العراق ولقائه بوزير النفط العراقي عامر محمد رشيد في ٢٧ شباط ٢٠٠٠ تطرقا في مباحثاتهما الى اقامة مشروعات مشتركة بين الدولتين بضمنها مشروعات تشمل مبيعات غاز عراقية مستقبلية لتركيا[٧٢]. كما اتفقت تركيا والعراق في تموز من

تلك المنطقة على ارتباط انبوب النفط الخام مع الدول الاوربية القادمة من اوربا الشرقية وروسيا الاتحادية[٧٣].

يتضح مما سبق تعاظم اهمية دور الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي وفي الاستخدامات الصناعية. وان العراق يمتلك كميات هائلة منه غير مستغلة بالشكل الصحيح حتى الوقت الحاضر، لا سيما اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار حجم الكميات المستخرجة قياساً بالاحتياطي، اذ ان اغلب تلك الكميات تهدر، بسبب احتراقها مع النفط.

الخاتمة:

اتسمت العلاقات العراقية- التركية بشكل عام بطابع الود بعد حسم مشكلة الموصل، اذ كان النفط العامل الحاسم في حل تلك المشكلة. وقد تطورت تلك العلاقات، لاسيما ما يتعلق منها بالتعاون الاقتصادي والتجاري اثر قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق. ودخلت في السبعينيات من القرن العشرين طوراً جديداً لم تصل اليه في تاريخها المعاصر، اذ اقدم العراق على خطوات كانت في غاية الاهمية بالنسبة الى تعزيز الاقتصادر التركي، وذلك عن طريق مد اول خط انبوب نفطي من حقوله النفطية في كركوك الى الموانئ التركية، حيث

ضمنت تركيا احتياجاتها من فضلاً عن استفادتها من مرور النفط العراقي عبر اراضيها، وكذلك توسيع ذلك الخط في عقد الثمانينيات وتحقق ذلك اثر الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات.

استغلت تركيا ظروف الحرب العراقية- الايرانية في زيادة علاقاتها التجارية وتلبية احتياجاتها المستمرة من المواد الاولية، لاسيما النفط بعد ان اصبحت تركيا منفذاً مهماً للبضائع المستوردة للعراق من الخارج، وكذلك النفط العراقي المصدر الى الخارج، لذا لم يكن غريباً ان يسجل الميزان التجاري التركي عجزاً ابان تلك الحرب. ويعزى ذلك الى زيادة واردات تركيا من النفط العربي وبالاخص من العراق الذي كان يمثل اكبر مصدري النفط الى تركيا.

اما في عقد التسعينيات الذي شهد حرب الخليج الثانية وفرض الحظر الاقتصادي على العراق من قبل مجلس الامن الدولي والتزام تركيا بتطبيق ذلك الحظر، الامر الذي ادى الى تراجع العلاقات التجارية بين الدولتين والى توقف تدفق صادرات النفط العراقية عبر الانابيب العراقية- التركية، لكن في اواخر سنة ١٩٩٦ استأنف العراق صادراته النفطية عبر تلك الانابيب، بموجب مذكرة التفاهم، وبكميات ضئيلة جداً، ومع ذلك فقد خسرت تركيا عشرات المليارات من الدولارات بسبب ذلك الحظر، مما دفعها الى كسر طوق الحظر عن طريق الاتفاق مع العراق بنقل النفط العراقي عبر الشاحنات التركية خارج مذكرة التفاهم.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فنظراً لتزايد اهميته في مجال الطاقة وعلى المستوى العالمي والذي حل محل الفحم الحجري اولاً وحاجة تركيا الماسة اليه ثانياً، وامتلاك العراق كميات هائلة منه ثالثاً فانها فكرت بمد انبوب لنقل ذلك الغاز عبر اراضيها وربطه بشبكة انابيب اوربا الشرقية.

ورغم الاتفاقيات التي ابرمت بين الدولتين بهذا الشأن، والتي بموجبها تقرر مد انبوب للغاز الطبيعي من حقول النفط العراقية عبر الاراضي التركية بعد رفع الحظر الاقتصادي عن العراق، لكنها لم يكتب لها النجاح حتى الوقت الحاضر.

واذ كان مد انابيب النفط بين الدولتين يشكل خطوة رائدة في طريق تمتين العلاقات بين الدولتين، فانه لابد من انشاء مشروعات مشتركة اخرى تتعلق بالغاز الطبيعي، نظراً لامتلاك العراق كميات هائلة منه وحاجة تركيا اليه كما اسلفنا وجلب المستثمرين والشركات التركية للقيام بمثل تلك المشروعات بهدف تقوية العلاقات وتشابكها بين الدولتين الجارتين وتجاوز بعض المشاكل العالقة بينهما، لاسيما ما يتعلق بالمياه.

Turkish –Iraqi Oil Relations 1977-2001

Dr. Hanna A.Behnan
Prof.Assistance

Abstract

In general, petrol was the main factor in the development of the commercial and economical relation in particular, and solving Mosul problem. To charaeterize the relations by intimacy. The first petrol pipelines were. Constructed in 79s and expanded in 80s of 20th c., from karkouk fields to Turkish ports. That step enchanced Turkish economy throush a chieving economical benefits from the parsing of petrol piplines in its lands and guarantees the petrol it need.

During the Gulf first war, Turkey was the only outlet for Iraq to export its petrol and to import the goods. So, Turkey increased its commercial relations to fulfill its need of raw material. Then Turkish commercial balance recorded incapability (failure) as the result of the increased importing of Iraqi Oil.

The Iraqi natural gas formulated a great importance in the level of International energy scope. As it substituted coal firstly, Turkey's urgent needs secondly, and Iraq having a huge quantities of it; thirdly. Those were the main reasons for Turkey

الهوامش:

(١) جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة د. ناصر الدين الاسد و د. احسان عباس، دار العلم للملايين، ط٢، بيروت، ١٩٦٦، ص٤٧٥.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢ ـ ١٩٥٨، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص١٩.

(٣) حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩ ـ ١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، آب ١٩٨٩، ص ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٤) د. فاضل حسين، محاضرات المؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٤٠.

(٥) عصبة الامم، مسألة الحدود بين تركيا والعراق وهو التقرير الذي رفعته البعثة المؤلفة بقرار المجلس في ٣٠ ايلول ١٩٢٤، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص ١.

(٦) Peter J. Beck, "A Tedious and Perilous Controversy: Britain and the Settlement of Mosul Dispute (1918 – 1926)", Middle Eastern Studies, Vol: 17, No. 2, London, April, 1918, p. 272.

(٧) Documents on British Foreign Policy (1919 – 1939) ed, W. N. Midlicott and others, Series IA, Vol: 1, (1925 – 1926), London, 1966, p. 845.

(٨) لمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدة ينظر: Ismail Soysal, Turkiye nin Dis Munasebet leriyle ilgili Baslica Siyasi Andlasmalari, Arkara, 1965, ss, 216 – 225; عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج٢، منشورات مركز الابجدية، بغداد، ١٩٨٨، ص ص ٦٦- ٧٢.

(٩) فاروق توفيق ابراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مجال النفط والمياه ١٩٧٠- ١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، كانون الاول ١٩٨٧، ص ص ٥- ٧.

(١٠) السبعاوي، المصدر السابق، ص ٣٠.

(١١) انطوان فلوري، نشأة (الكتلة الشرقية) ميثاق سعد آباد، نظير مساهمة في الامن الجماعي خلال الثلاثينيات، ترجمة د. غانم محمد الحفو، وحدة البحوث للدراسات السياسية بمركز الدراسات التركية، سلسلة رقم (١)، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ص ١٤ . ١٥.

(١٢) للتفاصيل عن ميثاق سعد آباد ينظر: المصدر نفسه، ص ١ . ٢٢؛ السبعاوي، المصدر السابق، ص ص ٥١ . ٦٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٤٢.

(١٤) للتفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص ص

(١٥) د. جرجيس حسن، تركيا في الاستراتيجية الاميريكية بعد سقوط الشاه، د. م، ١٩٩٠، ص ص ٦٤ . ٦٥.
(١٦) ابراهيم، المصدر السابق، ص٦٥.
(١٧) مهدية صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية التركية من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، تموز ١٩٨٦، ص ص ١٣١ . ١٣٢.
(١٨) للتفاصيل عن تلك الاتفاقية ينظر: المصدر نفسه، ص ص ١٣٥ . ١٣٩.
(١٩) يتألف خط انبوب النفط العراقي . التركي من جزئين، الاول في العراق ويتألف من انبوب طوله ٣٤٥ كم يمتد من كركوك وحتى الحدود العراقية . التركية في منطقة فيشخابور. اما الجانب الثاني من المشروع فيقع في تركيا وطوله ٦٦٠كم يبتدأ من الحدود العراقية . التركية وينتهي بميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. ينظر: وزارة النفط، مجلة النفط والعالم، العدد ٥٣، اذار ١٩٧٨، ص٣١.
(٢٠) نقلاً عن: العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٠.
(٢١) المصدر نفسه، ص ص ١٥٣ . ١٥٤.
(٢٢) مجلة الوطن العربي، باريس، ايلول ١٩٧٨، ص٢٠.
(٢٣) معهد البحوث والدراسات العربية، العلاقات العربية التركية (من منظور تركي)، ج٢، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٠٥.

(٢٤) نهى عبد الكريم فرحان، العلاقات الاقتصادية العراقية . التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد، ١٩٨٤، ص١٠.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ص ١٠ . ١١.
(٢٦) حامد محمد طه احمد السويداني، العلاقات العراقية التركية ١٩٨٠-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، تموز ٢٠٠٣، ص١٢٣.
(٢٧) نقلاً عن: ابراهيم، المصدر السابق، ص١٣٨.
(٢٨) السويداني، المصدر السابق، ص١٢٣.
(٢٩) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠، ص١٨٥.
(٣٠) السويداني، المصدر السابق، ص١٢٤.
(٣١) معهد البحوث والدراسات العربية، المصدر السابق، ص٣٠٥.

العراقية . التركية ومستقبلها، مجلة ام المعارك، العدد ٢٢، بغداد، صيف ٢٠٠٠، ص ص ٦٠ . ٦١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٦١.

(٣٤) سفارة الجمهورية العراقية في انقرة، الدائرة الصحفية، وثائق الدائرة الصحفية، الرقم ص/ ١٦ في ١٩٩٠/١/٣٠، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل، وثائق الخارجية العراقية رقم ٨.

(٣٥) عبد الفتاح والدباغ، المصدر السابق، ص٦١.

(٣٦) معهد البحوث والدراسات العربية، المصدر السابق، ص٣٠٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ص ٣١٥- ٣١٦.

(٣٨) جلال عبدالله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية . التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٨، ص ص ٢٩ . ٣٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٣٠.

(٤٠) عبد الفتاح والدباغ، المصدر السابق، ص٥٨.

(٤١) معوض، المصدر السابق، ص٣٠.

(٤٢) البيان "جريدة"، دبي، ٢٨ فبراير ٢٠٠٠.

(٤٣) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه في ٩ نوفمبر ٢٠٠٠.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) الجزيرة . نت، الارشيف في ٢٠٠١/٥/١٤.

(٤٨) المصدر نفسه، الارشيف في ٢٠٠١/٨/١.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه، الارشيف في ٢٠٠١/٨/٢٨.

(٥٢) http:// www. Islamonline. net/ arabic/ news/ 2001-09/02/ article03. shtml

(٥٣) Ibid.,

(٥٤) السويداني، المصدر السابق، ص ص ١٢٥ . ١٢٦.
(٥٥) المصدر نفسه، ص١٢٦.
(٥٦) د. عبد القادر بودقة، ازمة الطاقة في تركيا، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، بغداد، ١٩٨١، ص٦.
(٥٧) ابراهيم، المصدر السابق، ص ص ١١٥- ١١٦.
(٥٨) صائب حمودي خضير، الاقتصاد التركي وتطور العلاقات الاقتصادية العراقية- التركية، وزارة التجارة، ١٩٧٦، ص٦٤.
(٥٩) العبيدي، المصدر السابق، ص ص ١٦١، ١٦٧.
(٦٠) السويداني، المصدر السابق، ص ص ١٢٦ . ١٢٧.
(٦١) المصدر نفسه، ص١٢٧.
(٦٢) معوض، المصدر السابق، ص٨٠.
(٦٣) الجزيرة- نت، الارشيف في ٢/٤/٢٠٠١.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) معوض، المصدر السابق، ص١٢٢.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ص ٨٠- ٨١.
(٦٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١١٥.
(٦٨)
(٦٩)
(٧٠) http://arabic.people.com.cn/31662/2716680.html .
(٧١) البيان، "جريدة"، ٢٨ شباط ٢٠٠٠.
(٧٢) المصدر نفسه.
(٧٣) http://www.islamonline.net/arabic/news,op.cit.